عبد العزيز الطاهري | *Abdelaaziz Ettahiri

الشاهد والمؤرخ في المغرب: صراع أم تكامل؟

Witness and Historian in Morocco: Conflict or Complementarity?

تتناول هذا الدراسة التاريخية إشكاليةً جديدةً في البحث التاريخي المغربي. ويتعلق الأمر بجدلية العلاقة بين الشاهد (الفاعل التاريخي، والسياسي خاصةً) والمؤرخ الجامعي، بين الشهادة والتاريخ. وقد طرحت هذه الإشكالية في سياق ما عرفه المغرب من حضور لافت للذاكرة والشهادة في المشهد الاجتماعي والحقل التاريخي، واتساع دائرة البوح بما وقع في الماضي القريب والراهن؛ وذلك في سياق الانفتاح النسبي الذي عرفته الحياة السياسية وتوسيع هامش الحريات العامة التي عرفها هذا البلد في الآونة الأخيرة. وقد أدى هذا الواقع الجديد إلى سوء فهمٍ وصراعات في أحيان كثيرة بين المؤرخين والشهود حول أحقيّة أيّ طرف منهما في كتابة تاريخ هذه الفترة. وقد حاولت الدراسة أن تضع حدود التمايز بين النوعين من الكتابة التاريخية، وأن تبيّن الحدود الفاصلة بينهما.

الكلمات المفتاحية: الذاكرة، الشهادة، الزمن القريب والراهن، المؤرخ، الشاهد.

Addressing a problem in Moroccan historical scholarship, this paper examines the dialectical relationship between witness (especially historical and political actors) and academic historian; between testimony and history. The paper arose in a context in which greater resources are available for Moroccan historical research, and where a greater openness about past events is possible. The proliferation of sources led to misunderstanding and conflict between historians and witnesses over which has the greater right to write the history of the period. This article sets down some early demarcations and suggests dividing lines between the two kinds of writing.

Keywords: Memory, Testimony, History of the Present Moment, Historian, Witness.

* أستاذ التاريخ المعاصر، جامعة محمد الخامس بالرباط، المغرب.
Professor of Contemporary History, Mohamed V University, Rabat, Morocco.

مدخل

تتناول هذا الدراسة إشكالية الصلة بين التاريخ والذاكرة، والفرق بين الشاهد والمؤرخ في تمثّل الماضي. وتتخذ من حالة المغرب الراهن نموذجًا لتوضيح ذلك. ويرجع سبب اختيار هذا البلد إلى أنه عرف خلال السنوات الأخيرة حضورًا كبيرًا للذاكرة، وتزايدًا لافتًا للنظر بشأن ظاهرة الإدلاء بالشهادات إزاء أحداث الماضي، وبزوغ نجم الشاهد وتصاعد دوره الاجتماعي في رسم معالم المعرفة التاريخية. فالكتابة عن أحداث ماضيه القريب والراهن، لم تعُد حصرًا على المؤرخ الجامعي، بل أصبح ينافسه فيها الشاهد الذي حضرها أو ساهم فيها.

تجليات الذاكرة وعوامل انتشارها

اتخذت هذه الشهادات التي رُوي قليل منها منذ فترة الحماية الفرنسية وبعد الاستقلال، وأغلبها خلال العقود الثلاثة الأخيرة، عدة أشكال. فمنها ما هو مكتوب؛ مثل المذكرات، والسير الذاتية، والسير الغيرية، والكتابات السياسية والمقالات والحوارات التي نُشرت على صفحات الجرائد. ومنها ما كان شفاهيًا، سواء رُوي في الإذاعات أو في برامج التلفزيونات، المحلية أو الأجنبية. كما تزخر كثير من المواقع وشبكات التواصل الاجتماعي، من خلال الإنترنيت، بعدد كبير من الشهادات المكتوبة والمصورة. وهذا ما يجعلنا نعيش اليوم في المغرب "عصر الشاهد"[1] بامتياز.

يختلف انتماء الشهود؛ سواء خلال الأحداث المحكيّة، أو في سياق الشهادة. فمنهم أفراد من الأسرة الملكية (الملك الحسن الثاني، والأمير مولاي هشام)، وبعض قادة المقاومة المسلحة خلال الفترة الاستعمارية (الغالي العراقي، والفقيه البصري، وبنسعيد أيت يدر، والحسين برادة، وعبد الكريم الخطيب، وغيرهم)، وعدد من زعماء الحركة الوطنية خلال الفترة نفسها، سواء في المنطقة السلطانية (حزب الاستقلال؛ مثل علال الفاسي، وعبد الكريم غلاب، وأبو بكر القادري، وحزب الشورى والاستقلال؛ مثل محمد حسن الوزاني، وعبد الهادي بوطالب، وأحمد معنينو)، أو في المنطقة الخليفية (الإصلاح الوطني؛ مثل التهامي الوزاني)، وكثير من قادة أحزاب فترة الاستقلال، وبعضها تفرّع من الحركة الوطنية، بخاصة عن حزب الاستقلال، مثل الاتحاد الوطني للقوات الشعبية (المهدي بن بركة، وغيره)، والاتحاد الاشتراكي (عبد الرحيم بوعبيد، ومحمد اليازغي، ومحمد الحبابي، وغيرهم)، وحزب الحركة الشعبية الذي انتمى بعض مؤسسيه إلى جيش التحرير (المحجوبي أحرضان)، وأحزاب أخرى؛ كالحزب الوطني الديموقراطي (عبد الله القادري)، ومذكرات لأفراد خارج نسق الحركة الوطنية (مذكرات عبد الصادق الكلاوي التي استعاد فيها حياة والده الباشا التهامي الكلاوي الذي كان محطّ اتهام الحركة الوطنية بخدمة المشروع الاستعماري)، إضافةً إلى ما كتبه ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، خلال الفترة الموسومة بسنوات الجمر والرصاص، أو أفراد من عائلاتهم (أحمد المرزوقي، ومحمد الرايس، وجواد مدادوش، وأحمد الوافي، والبشير بن بركة، وغيرهم)، وبعض المثقفين الأكاديميين (محمد عابد الجابري وأحمد التوفيق، وغيرهما)، وبعض المهنيين؛ مثل الصحافي (مصطفى العلوي، وخالد الجامعي، وغيرهما)، والفنان (العربي باطما عضو مجموعة ناس الغيوان)، وضابط المخابرات (محمد البخاري). كما تجدر الإشارة إلى أنّ المغرب كان موضوعًا كليًا أو جزئيًا لمذكرات بعض الأجانب؛ مثل جيلبير كرانفال

1 Annette Wierviorka, *L'ère du témoin* (Paris: Pluriel, 2002).

(مقيم عامّ فرنسي في المغرب خلال فترة الحماية)، وإدغار فور (رئيس وزراء فرنسي أسبق)، وونستون تشرشل (رئيس وزراء بريطاني أسبق)، ووطنيين جزائريين وتونسيين.

وقد استعاد هؤلاء الشهود تجاربهم الشخصية والسياسية والمهنية، كما تطرقوا إلى جملة من الأحداث التي عاشوها وشهدوها، وأدلوا بآرائهم في جملة من القضايا المعرفية، بعضها لا يزال يثير كثيرًا من النقاش والجدال الفكري والسياسي نظرًا إلى حساسيتها؛ مثل قضايا الانتماء والهوية الدينية واللغوية، وعلاقة الدين بالسياسة، والنظام الاستعماري وتطوراته وخصائصه، والكفاح الوطني وأساليبه، وتفاصيل الحياة السياسية وبعض خباياها، والمسألة الحقوقية، وعلاقات المغرب بجواره الإقليمي ومحيطه الدولي.

ويفسر هذا الصعود الكبير لدور الشاهد بعدة عوامل؛ من بينها الظرفية السياسية التي اتسمت باتساع هامش الحريات، وخاصةً في سياق "العدالة الانتقالية" التي جسدتها أعمال "هيئة الإنصاف والمصالحة" التي انكبت على طيّ ملفات انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت خلال الفترة السابقة الذكر، وهذا ما أتاح فرصةَ البوح بكثير من أسرار هذا التاريخ لكثير من الشهود.

علاوةً على ذلك، نجد أنّ أغلب الشهود فاعلون سياسيون، وهم يملكون الإمكانات والأدوات السياسية التي تمكّنهم من "فرض" منظورهم بشأن الماضي. إضافةً إلى عدم حاجة الشاهد إلى التخصص المعرفي، والبحث في الأرشيفات، والاشتغال بالوثائق التاريخية، والانهماك في دراستها لاستخلاص أحداث الماضي؛ لأنّ الذاكرة هي مصدر جلّ ما يشهد به، فضلًا عن أنّ الإعلام، المقروء والمسموع والمرئي والإلكتروني، أكثر توجهًا إلى تقديم شهادات عن الماضي بسبب ما تلاقيه من متابعةٍ كثيفة، ورواج كبير بين مئات الآلاف، بل ملايين "المستهلكين" للمنتوج الإعلامي، وليس ذلك بسبب فائدتها التاريخية أو حتى متعتها الأدبية فحسب، بل لأنها تَفي بمادة خصبة للإثارة والفرجة الإعلامية والسياسية والأيديولوجية؛ نظرًا إلى تناسل بعضها من بعض، وتضاربها، وصراعاتها الشخصية والسياسية. وقد طغى هذا الجانب الفرجوي التبسيطي المبني على قيم الاستهلاك السريع، الذي تتحكم فيه سلطة اللغة السردية البسيطة ودكتاتورية الصورة، على حساب المعرفة التأملية العالمة القائمة على التجريد والعقلنة والنقد والمناهج العلمية والتحليل العميق. وأعطت هذه الدينامية الإعلامية زخمًا كبيرًا للشهادات الشفوية والمكتوبة. فقد تحولت الشهادة إلى منتوج وسلعة إعلامية منتشرة على نطاق واسع جدًّا، في وقتٍ لا يتجاوز فيه عدد النسخ التي تطبع من كتاب تاريخ بضع مئات وآلاف في حالات استثنائية؛ وذلك في بلد ما زالت فيه نسبة الأمية مرتفعةً، والأغلبية العظمى من مواطنيه "تخاصم" قراءة الكتاب الأكاديمي؛ لأسباب اقتصادية وثقافية وتربوية، كما أنّ الكتاب يعرف أزمةً حقيقيةً على مستوى الثقافة العالمة النظرية والتجريدية، في ظل تراجع موقع المثقف وتبعيته للسياسي، أو عزلته في أبراجه الثقافية البعيدة عن الواقع، بعد أن كان سابقًا موجهًا إلى السياسي، ومؤطرًا لعمله؛ من النواحي العلمية والنظرية والفلسفية.

ويشكل هذا الوضع الذي منحه الإعلام للذاكرة والشاهد نوعًا من "الكوابيس" بالنسبة إلى المؤرخ، بتعبير فرانسوا هارتوغ. فالذاكرة أصبحت سلعةً ومقدسةً ومجزئةً ومدويةً وشاملةً، كما أنها تنفلت من أيدي المؤرخين، وتداولها يتمّ عبر الإعلام كتاريخ حقيقي[2].

2 François Hartog, "Le témoin et l'historien," *Gradhiva*, no. 27 (2000); Sonia Combe, "Témoins et historiens: pour une reconciliation," in: Jean-François Chiantaretto & Régine Robin (direction), *Témoignage et écriture de l'histoire* (Paris: L'Harmattan, 2003), p. 22.

وفي وقت تتزايد فيه مساهمة الشاهد في رواية الماضي القريب (الحماية) والراهن (الاستقلال)، يعرف التاريخ الجامعي نوعًا من التراجع. فعلى الرغم من أنّ ما عرفه البحث التاريخي من تطورات كمية ونوعية مهمّة، ما زالت تعترض المؤرخين عدة صعوبات إبستيمولوجية وسياسية في الكتابة عن هذا الماضي، حتى أنّها تجعل بعضهم يعزفون عنه أحيانًا. ومن بين الصعوبات ما يتعلّق بالوثائق والأرشيف، إمّا لندرتها أو لوفرتها وتباينها وعدم تنظيمها، ما يطرح صعوبةَ الإلمام بها كلّها، أو صعوبة الوصول إليها. ويرى بعض المؤرخين أنّ هذا الزمن ليس بعيدًا في الماضي على نحوٍ كافٍ يجعله موضوعًا للدراسة التاريخية؛ لهذا تركوه إلى أن تنطفئ كلّ أضوائه ويختفي الفاعلون الذين ساهموا في صناعته وتكفّ الذاكرة عن استعادته، ففسحوا بذلك المجال أمام الشهود الذين بدؤوا يروُون عنه أكثر فأكثر. وزيادة على ذلك، فإنّ بعض الفاعلين التاريخيين خلال هذا الماضي ما زالوا أحياءً، ومنهم، أو من ورثتهم، مَن يحتل مواقع مهمةً في الدولة، وهم يتوجسون بكلّ ما يُكتب عن هذه الفترة، وهذا ما يمثل نوعًا من "الفزاعة" بالنسبة إلى المؤرخ. كما أنّ الأحزاب السياسية، وخاصةً المنحدرة من الحركة الوطنية، تظهر يقظةً كبيرةً تجاه ما يُكتب عن هذا الماضي الذي تنهل منه شرعيتها السياسية[3]. وبسبب ذلك، يظن كثير من المؤرخين أنّه من المبكر كتابة تاريخ علمي لهذه المرحلة؛ لأنّ الرهانات السياسية تشكّل عقبةً أمام ذلك.

وما زال كثير من المؤرخين المغاربة، كما هو الشأن في العالم، متحفظين من الولوج في كتابة التاريخ الراهن؛ وذلك لأسباب معرفية وسياسية. فدراسة مرحلة ما بعد سنة 1956 تقتضي في البداية إحاطةً شاملةً بمرحلة الحماية التي سبقتها والإجابة عن كلّ إشكالياتها وأسئلتها. كما أنّ التاريخ، بحسب رأيهم، يحيل على الماضي. أمّا الزمن الراهن، فيستدعي الآنيَّ. وهو يفتقد المسافة الزمنية الضرورية لمقاربة موضوعية. ثمّ إنّ كتابة هذا التاريخ بالضوابط الأكاديمية المتعارف عليها أمرٌ بالغ الصعوبة؛ بسبب ضغط الطلب الاجتماعي على التاريخ، وتأثير الذاكرة والسياسة، وهيمنة الوثائق الصحافية والنقص في أرشيف الدولة.

إضافةً إلى ذلك، يعيش البحث التاريخي حالةَ تراجع وأزمة، وليس ذلك في المغرب فحسب، بل على المستوى العالمي كلّه. وفي هذا الصدد، يُواجَه التاريخ، بعد التطور اللساني الكبير، بعدة انتقادات بخصوص علميته. فقدتمّ التشكيك في قدرته على إعادة إنتاج حقيقة الماضي. كما أنّ بعضهم يتحدّث، بعد تزايد أهمية الذاكرة في الكتابة عن الماضي، وتواتر الأحداث السياسية، وتطور وسائل الإعلام في ظل العولمة، عن "عودة الحدث"[4] السياسي السردي الذي طالما تجاهله التاريخ الإشكالي البنيوي الذي أسسته مدرسة الحوليات والتاريخ الجديد. وثمة، أيضًا، من يتحدث عن "التاريخ المفتت"[5] الذي يعاني التشظي بسبب تعدد مواضيعه، وهو مهدد بفقدان هويته، نظرًا إلى تأثره بمناهج العلوم الإنسانية ومواضيعها. وهناك من رأى أنّ علمية التاريخ مسألة غير ممكنة، لأنه لا يعدو أن يكون سردًا أدبيًّا[6]. وقد وصف مؤرخون مغاربة وضعية التاريخ المغربي بنعوت تحيل على أزمته، منها "التراجع" والانكماش"[7]، و"البؤس"[8].

في ظل هذه التحولات التي تشهدها المعرفة التاريخية المتمثلة في تزايد حضور الذاكرة وتراجع التاريخ الأكاديمي، غدَا الشاهد فاعلًا أساسيًا في كتابة التاريخ وروايته، وأصبحت الشهادات تشكّل رهانًا حاسمًا في قراءة الماضي وتأويله. وأصبح

3 Mohamed Kenbib, "Ecriture et réécriture de l' histoire contemporaine du Maroc," in: Mohamed Kenbib (coordination), *Du protectorat à l'indépendance problématique du temps présent*, série colloques et séminaire, no. 133 (Casablanca: Imprimerie Najah eljadida, 2006), p. 26.

4 Pierre Nora, "Le retour de l'événement," in: J. Le Goff & P. Nora, Faire de l'histoire: Nouveaux problems, vol. 1 (Paris: Gallimard, 1974).

5 فرانسوا دوس، **التاريخ المفتت: من الحوليات إلى التاريخ الجديد**، ترجمة محمد المنصوري (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2009).

6 Paul Veyne, *Comment on écrit l'histoire* (Paris: Seuil, 1971), p. 185.

7 محمد كنبيب (تنسيق)، **التاريخ الحاضر ومهام المؤرخ**، سلسلة ندوات ومناظرات 158 (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 2009)، ص 10.

8 محمد حبيدة، **بؤس التاريخ: مراجعات ومقاربات** (الرباط: دار الأمان، 2015).

الشاهد، انطلاقًا من موقعه السياسي والاجتماعي والإعلامي والثقافي، يمارس ضغوطًا على المؤرخ، وذلك بهدف إنتاج معرفة تاريخية عن فترةٍ سابقةٍ لا تخرج عن الإطار الذي تحدده الذاكرة وتمثلاتها. والواقع أنّ تاريخ الفترة القريبة والراهنة بالمغرب يكتب اليوم، منذ مدة ليست بالبعيدة، باستعارة قولٍ لبيير نورا، تحت ضغط الذاكرات ومصالحها وفضولها[9]. وقد أدى هذا الوضع إلى كثير من سوء الفهم والجدال، وأدّى أحيانًا إلى الصراع والاصطدام بين الشاهد والمؤرخ، في المغرب، وفي كثير من دول العالم، حول من يملك أحقية كتابة التاريخ القريب والراهن وحقيقته. هذا من دون أن ننفيَ، في هذا الصدد، بعض المحاولات - على قلّتها - لإيجاد فضاءات وأرضيات مشتركة من أجل تنسيق الجهد بين الطرفين.

ويعتمد الشاهد على الذاكرة مصدرًا لروايته، وعلى حضوره في الواقع الماضي؛ ذلك أنّه ينطلق من فكرة يعدُّها نقطةَ قوةٍ لروايته التاريخية تجعله يكتب التاريخ بجدارة واستحقاق؛ هي أنه شاهد عيانٍ رأى الأحداث التاريخية بأمّ عينه وعايشها وحضرها، بل إنّه ساهم في صناعتها، وهو يعدُّ ذلك أفضل طريقة للكتابة عن هذه الأحداث، ويعُدّه دليلًا قاطعًا على صدق شهادته وامتلاكه حقيقية الماضي[10]. لذا، فهو يرى أنّ حججه من قبيل: "لقد كنت حاضرًا" و"رأيته بأمّ عيني"، أو "قال لي"، و"أعرفه"، و"أصدقه"، بمنزلة البراهين القاطعة التي لا يجوز تكذيبها.

أمّا المؤرخون، فقد واجهوا الذاكرة وحذّروا منها على الدوام. وفي أحسن الأحوال، يدرجون ما يرويه الشهود في إطار الذاكرة والشهادة والرواية الانفعالية والسرد الأدبي الذي قد يجنح إلى الخيال، بدلًا من إطار التحليل العقلاني والكتابة التاريخية المتخصصة القائمة على الدراية[11]، وينتقدونه بذاتيته وانتقائيته المفرطة وخدمته لمصالح الشهود السياسية[12].

وإذا كان الشاهد يعتمد في دفاعه عن كتابته التاريخية على امتلاكه امتياز الحضور في الأحداث المرويّة، فإنّ المؤرخ يرى أنّ ذلك غير كافٍ؛ نظرًا إلى افتقاد الشاهد للتكوين المعرفي المتخصص والمهارات العلمية والمنهجية لكتابة التاريخ.

نظرة الشاهد إلى التاريخ

يقع كثير من الشهود في نوع من التناقض في ما يتعلق بطبيعة رواياتهم وحدودها. فمن جهة، يعبّرون، في أغلب الأحيان، عن وعيهم بأنّ ما يروونه ينحصر في إطار الذاكرة والشهادة، وأنه مادة أولية لكتابة التاريخ وليس تاريخًا متخصصًا[13]. لكنهم، من جهة أخرى، يسعون - عن وعيٍ أو عن غير وعيٍ - إلى وضع نوع من الرقابة والسلطة على الماضي الذي ساهموا في صناعته. فهم من ناحية، يشيرون أحيانًا في عناوين شهاداتهم أو في متونها إلى أنّ رواياتهم كتابة تاريخية[14]، ومنهم من رأى أنّه

9 بييرا نورا، "الذاكرة والتاريخ"، في: محمد حبيدة، **من أجل تاريخ إشكالي ترجمات مختارة** (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 2005)، ص 102.

10 أحمد معنينو، **ذكريات ومذكرات**، ج 1 (طنجة: مطبعة سبارطيل، د. ت)، ص 5؛ محمد الحسن الوزاني، **مذكرات حياة وجهاد: التاريخ السياسي للحركة الوطنية التحريرية المغربية**، ج 1 (الرباط: منشورات مؤسسة محمد الحسن الوزاني، 1982)، ص 9.

11 إبراهيم بوطالب، "الذاكرة والتاريخ"، **مجلة البحث التاريخي**، العدد 1 (2003)، ص 17 - 18.

12 بشأن نموذج ذلك الملف المتعلق بموضوع "المذكرات والتاريخ"، انظر: **مجلة البحث التاريخي**، العدد 3 (2005)، ص 63–130.

13 عبد الهادي بوطالب، **ذكريات.. شهادات.. ووجوه**، ج 1 (الرباط: الشركة السعودية للأبحاث والتسويق، 1992) ص 7؛ أبو بكر القادري، **مذكراتي في الحركة الوطنية**، ج 1 (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 1993) ص 5؛ الوزاني، ص 10.

14 التهامي الوزاني، **المقاومة المسلحة والحركة الوطنية في شمال المغرب**، تحقيق وتعليق محمد بن عزوز حكيم (الرباط: مطبعة الساحل، 1980)؛ عبد الكريم غلاب، **تاريخ الحركة الوطنية**، ج 1 (الرباط: مطبعة الرسالة، 1987)، ص 10.

مؤرخ موضوعي[15]، من دون عناء توضيحٍ لقصدهم من التاريخ؛ إن كانوا يعنون الكتابة عن الماضي، بصفة عامة، أو الكتابة التاريخية المحترفة. ومن ناحية ثانية، نجد بعض الشهود يخلطون بين الذاكرة والتاريخ، ويرون أنّ شهادتهم تجمع بينهما[16].

أليس في هذا الموقف تناقض؟ إنّ الشاهد يقدّم شهادته، بوصفها مادةً وثائقيةً أوليةً يمكن للمؤرخ أن يعتمد عليها في كتابة التاريخ، ثمّ يقول بعد ذلك إنّ هذه الشهادة تمثّل أفضل طريقة لكتابة هذا التاريخ. أليس في ذلك "مصادرة" لحق المؤرخ في إعادة إنتاج كتابة تاريخية خاصة به، ورغبة في سجن معرفته التاريخية في إطار الذاكرة والشهادة؟ وما الداعي أصلًا إلى كتابة التاريخ ما دام ما يكتبه الشاهد الفاعل التاريخي هو أفضل طريقة للكتابة عن الماضي؟

هذه التناقضات هي التي جعلت كثيرًا من الشهود وعائلاتهم ينزعجون ممّا كتبه بعض المؤرخين، لأنهم ينتظرون من هؤلاء كتابةً تاريخيةً مطابقةً لشهاداتهم، ويتضايقون من النقد التاريخي الموجه إلى هذه الشهادات أو إلى أدوارهم خلال الأحداث.

يدافع الشهود عن أنّهم يقومون بعمل المؤرخ[17]، ويُعلنون في مقدمات شهاداتهم عن ميثاق أخلاقي بينهم وبين القارئ، يلتزمون بموجبه بقول الحقيقة التاريخية، وتوخّي الصدق والنزاهة والموضوعية، والتجرد من العوامل الذاتية والسياسية التي من شأنها أن تؤثّر في حقيقة ما يكتبونه من أحداث الماضي، ويرون أنّ هدفهم من الشهادة هو القيام بواجب الذاكرة لحفظ الماضي من النسيان، وتلبية الطلب الاجتماعي الذي يلحّ عليهم في الإدلاء بها، وقد استأمنهم على الماضي لتعريف الأجيال الحالية والمستقبلية بحقيقته، وليس لأهداف أخرى شخصية أو سياسية أو أيديولوجية[18]. لكن عند دراسة بنية هذه الشهادات، ومستويات الخطاب فيها، وسياق إنتاجها، يُتبيَّن أنّ حضور الشاهد في الأحداث التي يرويها لا يعني امتلاكه الحقيقة التاريخية المطلقة، لأنّ خصائصها الأدبية والذاتية والزمنية والسياسية والاجتماعية تشكّل عوائق واستعصاءات تحول دون تحقق كامل لميثاق الحقيقة والإخلاص للماضي الذي سعت للوصول إليه.

ويمكن تلخيص هذه الاستعصاءات في المفهوم الذي عبّر عنه فيليب لوجون بـ "الأيديولوجيا البيوغرافية"[19]، وهي استعصاءات تحضر في كلّ ذات تستعيد ماضيها وذاكرتها وتكتبهما. ونقصد بها ثلاثة مستويات. يتمثل الأول في تغيير الحياة الواقعية وإخفائها بواسطة التمثلات التي يكوّنها الناس عنها. أمّا الثاني، فهو التبرير وإضفاء المشروعية، وهو يرتبط بظاهرة السيطرة والسلطة، عن طريق استعمال البلاغة في الخطاب العمومي. وأمّا الثالث، فهو الوظيفة الإدماجية للأيديولوجيا في احتفالات الذاكرة، ويقوم هذا المستوى بتأويلات مستمرة لأحداث الذاكرة لا تكفّ عن تعديلها[20].

15 عبد الهادي بوطالب، **نصف قرن في السياسة** (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 2001)، ص 5.

16 الحسن الوزاني، ص 15.

17 Christian Jouhaud & Dinah Ribard & Nicolas Schapira, *Histoire, Littérature, Témoignage: Ecrire les malheurs du temps*, Collection Folio Histoire (Paris: Gallimard, 2009), p. 27.

18 للاطلاع على ذلك، يمكن العودة إلى مقدمات كثير من مذكرات الوطنيين المغاربة وكتاباتهم؛ كعلال الفاسي، ومحمد الحسن الوزاني، وأبو بكر القادري، وعبد الهدي بوطالب وأحمد معنينو، وغيرهم.

19 Philippe Le Jeune, *Moi aussi* (Paris: Seuil, 1986), p. 287.

20 بول ريكور، **من النص إلى الفعل: أبحاث في التأويل**، ترجمة محمد برادة وحسان بورقية (القاهرة: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، 2001)، ص 300 - 306.

تُعدّ هذه الأيديولوجيا البيوغرافية الذاكرية، بهذه المستويات الثلاثة، من العراقيل والموانع التي قد تقف حاجزًا دون اكتمال ميثاق الحقيقة في الشهادة. وإنّ كثيرًا من الشهود يقدمون شهاداتهم عن فترات كانوا من الفاعلين فيها، ولم يكونوا مشاهدين متفرجين على أحداثها فحسب. وهو ما يُفقد الشاهد وضعية "الطرف الثالث" بين أطراف الحدث وصفة "الحياد" التي يفترض أن تكون قائمةً أثناء أداء شهادته. فأغلب الشهود كانوا فاعلين في تنظيمات حزبية، وتيارات سياسية، وتوجهات أيديولوجية مختلفة، تميزت العلاقات بينها بمنافسات وصراعات حادّة أحيانًا، وبتناقض المصالح والرؤى واختلاف التقديرات والمواقف أحيانًا أخرى. وعلى سبيل المثال، كان للصراع السياسي على زعامة الحركة الوطنية بين علال الفاسي ومحمد حسن الوزاني، وهو أمرٌ أدى إلى انشقاق الحركة، تأثير واضح في روايتَي الطرفين لنشأة الحركة الوطنية، ومسارها، وعوامل انشقاقها، ومساهمة تنظيماتها، إذ تبادلَا الاتهام بالمسؤولية عن ذلك.

إضافةً إلى ذلك، تستقي الشهادة مادتها من الذاكرة التي هي قناة مباشرة داخلية انفعالية و"متمركزة دومًا على الذات ومنظمة حولها سواء كانت ذاتًا فرديةً أو جماعيةً"[21]، لهذا فإنها تتسم بحضور كبير للذاتية، فكثير ممّا ترويه محكومٌ بالدوافع الفردية والنفسية المتمثلة في تمجيد الذات وإبراز مساهمتها التاريخية.

إنّ الشاهد فاعل سياسي يذكّر بالماضي، لكنه في الوقت ذاته يستدعيه لمنح معنًى لحياته وتشكيل هويته الشخصية، تقوده في ذلك مصلحته، فهي تساعده على العيش بطريقة أفضل، وتساهم في راحته العقلية ورفاهيته، على الرغم من أنّه يعتقد أن ذكرياته تعود بالفائدة على الصعيد الجماهيري[22].

يُضاف إلى ذلك أنّ هذه الشهادات محكومة بالسياق، والانتماء، والواقع السياسي والاجتماعي للكتابة وتوازناته ورهاناته. ومن ثمّ، فإنّ حاضر الشهادة، بأبعاده الذاتية والنفسية والسوسيولوجية والسياسية يتحكم في الشهادة نفسها ويوجّه تمثلاتها بحسب معطياته، ولا يكون دائمًا بحسب الواقع كما كان. وهنا، يمكن أن تكون تمثلات هذه الشهادات في بعض الحالات مخالفة لما حدث في الماضي. فالبعد الذاتي في الشهادة وسياقها يجعلانها روايةً جزئيةً من زاوية نظرٍ أحادية فردية تنطلق من الشاهد نفسه وتُروى عنه، انطلاقًا من موقعه الشخصي والسياسي والاجتماعي في الأحداث المروية، وهو موقع مهما كبر يبقى صغيرًا، مقارنةً بالمجال الجغرافي والزمني الذي تقع فيه. لهذا، فإنّها تفتقد الرؤية الشاملة.

إنّ هذه الشهادات بمنزلة سرد أدبي؛ لأنها تركّز على السيرة الذاتية والتاريخ الفردي والحدث السياسي. صحيح أنها تذكّر بأحداث وقعت في الماضي ظلت مخزنةً في الذاكرة، وأنّها بمنزلة صورٍ وقعت في الماضي وليست متخيلةً، لكنها تسعى للإقناع عن طريق الحبكة الأدبية بما تمتاز به من بلاغة وجمالية فنية وإبداعية، وهو ما قد يجنح بها إلى إضفاء بعض الصور الخيالية على الوقائع التاريخية، وتكفي الإشارة، في هذا السياق، إلى التمثلات التي ترسمها بعض الذاكرات لزعماء الحركة الوطنية خلال الفترة الاستعمارية، وفي مقدمتهم السلطان، والتي تنفي عنهم كلّ الأخطاء والأهواء والمصالح وترفعهم إلى مستوى القداسة والأسطورة. وتكمن الخطورة، أيضًا، عندما ترتقي هذه الذاكرات من مستوى السرد الحكائي الأدبي البسيط لأحداث الماضي، إلى مستوى تأويلها لأسباب ذاتية أو أيديولوجية أو سياسية مرتبطة بحاضر الإدلاء بها؛ بما يتميز به من رهانات

---

21 Krzysztof Pomian, "De l'histoire, partie de la mémoire, à la mémoire, objet de l'histoire," *Revue de métaphysique et de morale*, no. 1 (Mars 1998), p. 97.

22 تزفيتان تودوروف، **الأمل والذاكرة: خلاصة القرن العشرين**، ترجمة نرمين عبد الله العمري (الرياض: مكتبة العبيكان، 2006)، ص177-178.

ومصالح وتوازنات وصراعات وتوافقات. وهذا ما قد يجعل تمثلات الشاهد بمنزلة قراءة في الماضي الذي شهده في ضوء الحاضر الذي يشهد فيه، على نحوٍ يكسبه عدة معانٍ جديدة لم تكن فيه عند حدوثه، فيرويه مشوبًا ببعض الصور الخيالية. إنّ الشاهد لا يخلق واقعًا جديدًا، لكنه يضفي على الواقع الماضي معانيَ جديدةً تحت وقع الحاضر وضغوطه.

وتقوم الشهادات بدور تبريري يتجلى في إضفاء الشرعية التاريخية على الفاعلين التاريخيين الذين يكتبونها، بخاصة أنّ الماضي يُعدّ من الموارد الأساسية للشرعية بالنسبة إلى مختلف القوى المجتمعية في المغرب. وتتحكم الاستعمالات السياسية والاجتماعية للماضي، والانتماءات والسياقات والتوازنات والإكراهات السياسية والاجتماعية، في ما يتمّ إعادة إنتاجه من تمثلات حول الماضي. كما أنّ هذه الشهادات تكون، في أحيان كثيرة، مجالًا للصراع وتصفية الحسابات السياسية بين الأفراد أو بين التنظيمات. ويكفي أن نورد نموذجًا لذلك في شهادتَي زعيمَي الحركة الوطنية المغربية، إذ تبادل كلّ من علال الفاسي، في **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**، ومحمد حسن الوزاني، في **مذكرات حياة وجهاد: التاريخ السياسي للحركة الوطنية التحريرية المغربية**، التهميش والإقصاء وعمل كلّ واحد منهما على تقزيم مساهمة الآخر في تاريخ الحركة الوطنية[23]

يتمثل الإكراه والاستعصاء، الذي يواجه مسألة الحقيقة في الشهادة ويجعلها في موضع حرجٍ، في تلازم مسألتَي الذاكرة والنسيان. ففي مقابل ما يتمّ استعادته وكتابته وتخليده من أحداث، يتمّ بالضرورة نسيان أحداث أخرى عمدًا، أو عن غير قصد، وتتخذ عملية النسيان أو إستراتيجيته في الشهادة عدة أشكال؛ منها الإخفاء، والتهميش، والتشويه، والتحريف، والانتقائية، والنسيان الكامل، أو الصمت المطبق.

ولا تعني هذه الملاحظات التي سجّلناها بخصوص الشهادات التاريخية - وأغلبها يدخل ضمن الانتقادات التي يوجهها إليها المؤرخون - تنقيصًا منها أو نظرًا إليها بوصفها جنسًا تاريخيًا هامشيًا أو قاصرًا عن إدراك الواقع الماضي. فهذه الملاحظات من خصائص كتابة السير الذاتية، على الرغم من الحضور الكبير للحدث التاريخي فيها، بل نسجل أنها تتميز بخاصية معاينة الماضي والحضور فيه، وتتسم بقوة التعرف إلى الماضي وطموح الإخلاص له، وهو ما تتميز به الذاكرة. لكنها تفتقد النظرة الشمولية والرؤية العقلانية، ما يؤدي إلى عدم قدرتها على استكمال ميثاق الحقيقة. إنها تتضمن كثيرًا من المعطيات والمعلومات التي يصعب إيجادها، أحيانًا، في مصادر أخرى. ثمّ أليست هذه الإشكاليات والاستعصاءات مطروحةً حتى على المؤرخ المهني؟ ألا ينتج هو كذلك معرفةً تاريخيةً ذاتيةً خاضعةً لجاذبية السرد والبلاغة، ولسلطة التمثل، ولثقل الواقع التاريخي الذي ينتجها فيه؟

التاريخ بوصفه مهنةً

إذا كانت الشهادة روايةً أدبيةً تاريخيةً للماضي، اعتمادًا على الذاكرة، من طرف شخص شارك في صناعته أو كان ضحيةً فيه، فإنّ التاريخ يندرج ضمن العلوم الإنسانية، أمّا موضوعه فهو "الإنسان في الزمن"[24]. وهو مهنة[25] لا يقوم بها إلا أقلية

23 للاستزادة بشأن مقالة جامع بيضا، انظر: "الخلاف بين علال الفاسي ومحمد بن الحسن الوزاني من خلال 'الحركات الاستقلالية' وبعض المذكرات الوطنية"، **مجلة البحث التاريخي**، العدد 3 (2005)، ص 63 - 72.

24 Marc Bloch, *Apologie pour l'histoire ou métier de l'historien* (Paris: Armand Colin, 2002), p. 52.

25 Paul Ricoeur, *La Mémoire. L'Histoire. L'Oubli* (Paris: Seuil, 2000), p. 215;

وانظر: عبد الله العروي، **مفهوم التاريخ**، ج 1 (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1992)، ص 17.

من المتخصصين الذين تدرجوا في مستويات التكوين الجامعي والبحث العلمي. وهم يكرسون جهدهم للبحث في بقاياه وآثاره والنبش في الوثائق الغميسة، باستعمال جميع أدوات الفكر، وفي طليعتها النقد للكتابة عنه؛ بحسب قواعد المهنة وأصولها، وهدفهم من وراء ذلك بلوغ الحقيقة الموضوعية. صحيح أنّ المؤرخ هو في الوقت نفسه عالِم يكتب التاريخ، لكنه أيضًا مواطن يصنع التاريخ إلى جانب باقي الفاعلين، وقد يكون فاعلًا سياسيًا، أي إنّه قد يكون شاهدًا، لكنه لا يمكن أن يقوم بإعادة إنتاج الماضي بمهنية، وأن يقترب من العلمية والموضوعية، إلا إذا وضع مسافةً منهجيةً ومعرفيةً بينه وبين الشاهد وكفّ هو نفسه عن أن يكون شاهدًا.

ينتج المؤرخ معرفةً غير مباشرة تنجز عبر ثلاثة أطوار وعمليات أستغرافية شاقة ومتداخلة، قبل أن تصبح في متناول القارئ. فالطور الأوّل أرشيفي وثائقي يهدف إلى إقامة الحجة الوثائقية، والطور الثاني تفسيري يتعلق بتحديد العوامل المفسرة للأحداث والوقائع. أمّا الطور الثالث، فهو تمثلي؛ أي إنّه يكمن في كتابة المعرفة التاريخية[26].

يمثّل وضع الأرشيف وتشكيله ودراسته أوّل أطوار المعرفة التاريخية. وفيه يتمّ تحويل الذاكرة والشهادة إلى مادة أولية وثائقية يشتغل بها المؤرخ لإنجاز معرفته. ويساهم تأسيس الأرشيف وإقامة الوثائق في وضع مسافة فعلية بشأنهما[27]. كما يعتمد المؤرخ على مادة مصدرية ووثائقية متعددة ومتنوعة مكتوبة وشفاهية ومادية. ويساعده ذلك على إنتاج معرفة تاريخية لا يصل إليها ذهنه إلا عبر قنوات أذهان إنسانية مختلفة وشهادات متعددة ومصادر مختلفة، وهذا ما يتيح له فرصة بناء نظرة شمولية ومتكاملة. وفي تعامله مع الأرشيف، وفي اشتغاله بالوثائق والشهادات، يعتمد على النقد التاريخي، وهو يُعنى بتفكيك بنيتها للتعرّف إلى ظروف إنتاجها والإحاطة بنقائصها[28]. والهدف من ذلك هو أن يقيم حجته الوثائقية، وأن يَسُوق أدلته على فرضياته وأطروحاته.

وعلى الرغم من أهمية اعتماده على الوثيقة والشهادة ونقدها في إنتاج المعرفة التاريخية، فإنّ حجّته لا ترقى إلى مستوى الحجة لدى العلوم الطبيعية. فحجة المؤرخ تقوم على منطق الاحتمال أكثر ممّا تقوم على الضرورة المنطقية[29]. ومع ذلك، "لا نملك أفضل من الشهادة ونقد الشهادة من أجل صدقيّة التمثل التاريخي"[30].

إضافةً إلى توظيف المادة المصدرية ونقدها، يقوم المؤرخ، في الطور الأستغرافي الثاني، بالتفسير التاريخي لتحديد أنماط الارتباط بين الوقائع الموثقة. وفي هذا المستوى تتأكد بقوة أكثر استقلالية التاريخ عن الذاكرة والشهادة على الصعيد الإبستمولوجي. ويربط المؤرخون علمية التاريخ بإقامته روابط تفسيرية بين الظواهر التي يدرسها على غرار العلوم الطبيعية. غير أنهم يواجَهون بانتقادات كبيرة بهذا الخصوص، فقد ساد جدال كبير حول طبيعة التفسير التاريخي ومدى علميته، وطرحت عدة إشكاليات من بينها تنوع أنماط تفسير التاريخ وفهمه، والكيفية التي يمكن من خلالها للمؤرخ أن يفسر أحداثًا تاريخيةً من طبيعتها أنها وحيدة وفريدة ولا تتكرر، في وقت نجد فيه أنّ التفسير العلمي في العلوم فعلًا يبحث عن إقامة قوانين علمية

---

26 Ricoeur, p. 169.

27 بول ريكور، "كتابة التاريخ وتمثل الماضي"، في: حبيدة، **من أجل تاريخ إشكالي**، ص 172.

28 جاك لوغوف، "التاريخ الجديد"، في: جاك لوكوف، **التاريخ الجديد**، ترجمة وتقديم محمد الطاهر المنصوري (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2007)، ص 129.

29 ريكور، "كتابة التاريخ"، ص 174.

30 Ricoeur, p. 364.

عامة على حالات من طبيعتها أنها منتظمة ومتكررة. وهناك من يقول بتفسير التاريخ بقوانين عامة شاملة مهيمنة، ويرى أنّ للتفسير الوظائف نفسها في التاريخ والعلوم الطبيعية، ويرفض الطبيعة الفريدة للحدث التاريخي. وثمة من يدافع عن التفسير التاريخي النسبي، وليس القوانين العامة. ويذهب إلى أنّ التاريخ – على عكس العلوم الطبيعة - لا يمكنه أن يصوغ قوانين.

ويرفض بول ريكور، في خلاصة تحليله لهذين النمطين، الأطروحة التبسيطية القائلة بوجوب النظر إلى التاريخ على أنه من جنس القصة. بل يجب إنصاف الطابع النوعي للتفسير التاريخي، مع الحفاظ على انتماء التاريخ إلى الحقل السردي. وفي محاولة للتوفيق بين النمطين، يؤكد أنّ التفسير بالنسبة السببية الفريدة يَفي بالبنية الانتقالية بين التفسير بصيغ القوانين والتفسير بصيغ الفهم السردي الأدبي[31].

وفي الطور الثالث، أي الكتابة التاريخية، يستعمل المؤرخ السرد الأدبي ووسائله البلاغية وقوالب اللغة والحبكة الأدبية بهدف الإقناع وإنتاج تمثله التاريخي. وربما كان هذا التداخل بين التاريخ والأدب على مستوى السرد هو ما جعل بعضهم يرى أنّ خطاب المؤرخ بمنزلة "مخيال"[32].

ولتحليل هذا الموضوع، يبقى من الضروري التعرف إلى التطورات التي عرفها التاريخ، وخصوصًا خلال القرنين المنصرمين. كان التاريخ خلال القرن التاسع عشر، مع صعود نجم المدرسة المنهاجية التي يسميها بعضهم "وضعية"، يركز على الحدث الفردي والسياسي؛ لذا تميز بغلبة الطابع الحدثي السردي على إنتاجاته. ومنذ مطلع القرن العشرين - مع ظهور مدرسة الحوليات - عرف عدة تحولات أدّت إلى "انهيار التاريخ السياسي"[33] و"أفول السرد"[34]، ولا سيما إثر انفتاحه عن العلوم الأخرى. وقد انبثق هذا الأفول من استبدال موضوعه من تاريخ الفرد والحدث السياسي القصير، إلى دراسة البنيات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تمتد على أزمنة طويلة الآماد. وقد ساهمت هذه التطورات في ابتعاد التاريخ عن السرد الأدبي الذي يُعدّ من ميزات التاريخ الحدثي السياسي، ومن سمات كتابة الذاكرة ورواية الشهادة، واقترابه من العلوم الاجتماعية، فأصبح المؤرخ لا يهتم بالرواية، بل بالتحليل والتفسير.

ولم يكن البحث التاريخي المغربي بمعزل عن هذه التطورات. فبعد فترة من هيمنة الذاكرة والسرد والحدث التاريخي في الأستغرافيا التقليدية والاستعمارية والوطنية، بدأت الكتابة الأكاديمية - وقد ظهرت ابتداءً من سبعينيات القرن الماضي -تنفصل عن هذه الأستغرافيات وترتبط تدريجيًا برهانات علمية. وتأثرت بمدرسة الحوليات الفرنسية، ويتجلى ذلك من خلال التركيز على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وتُعَدّ أطروحة أحمد التوفيق حول قبيلة "إينولتان"[35] ودراسة العربي مزين بخصوص منطقة "تافيلالت"[36] نموذجين رائدين لذلك. في حين تراجع التاريخ الحدثي السياسي، وتمّ التحول نحو دراسة البنيات السياسية وآليات السلطة ومؤسساتها[37].

---

31 بول ريكور، **الزمن والسرد: الحبكة والسرد التاريخي**، ترجمة سعيد الغانمي وفلاح رحيم، ج 1 (بيروت: دار الكتاب الجديدة المتحدة، 2006)، ص 356-357.

32 Roland Barthes, *Le degré zéro de l'écriture* (Paris: Le Seuil, 1984), pp. 166 - 167.

33 دوس، ص 87.

34 ريكور، **الزمن والسرد**، ص 153.

35 أحمد التوفيق، **المجتمع المغربي خلال القرن التاسع عشر: إينولتان من 1858 إلى 1912** (الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 1983).

36 Larbi Mezzine, *Le Tafilalt: contribution à l'Histoire du Maroc aux XVII et XVII siècles,* série theses 13 (Rabat: Publications de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines, 1987).

37 حبيدة، **بؤس التاريخ**، ص 35 - 36.

وفي هذا الصدد، انفتح البحث التاريخي عن مواضيع جديدة، من بينها فئات العامة وأحوالها المعيشية وأدوارها التاريخية، وتاريخ الحياة اليومية، كالأزمات الديموغرافية، والأوبئة، والكوارث الطبيعية، والتغذية، والأذواق، واللباس، والتاريخ الديني؛ بخاصة الزوايا والطرق، والأوضاع الاقتصادية؛ كالحرف والتجارة والنقود والضرائب، والتعدد اللغوي والديني. ومن ثمّ، بدأ الاهتمام باليهود، وبحضور اللغة والثقافة الأمازيغية في التاريخ المغربي. وجرى إحلال التاريخ البنيوي الطويل الآماد محلّ التاريخ الحدثي الذي يتمّ في الزمن القصير. وانفتح البحث التاريخي عن العلوم الاجتماعية المجاورة له؛ مثل علوم الاجتماع والاقتصاد والنفس والأنثروبولوجيا.

إنّ السؤال الذي يُطرح بإلحاح في الوقت الراهن هو: هل اندثر الحدث الذي أخرجته مدرسة الحوليات من الحقل التاريخي؟ ومن ثمّ، هل تخلّص المؤرخ من السرد وأصبح ينتج كتابةً علميةً محضةً، بخاصة في ظل الحديث عن عودة الحدث.

لقد أصبح للحدث السياسي الذي طالما همشه "التاريخ الجديد" حضور كبير، بدءًا من العقود الأخيرة من القرن الماضي؛ وذلك في سياق دراسة تاريخ الزمن القريب والراهن، ونظرًا إلى ما عرفه العالم من أحداث وتطورات على قدر كبير من السرعة والأهمية والخطورة، إضافةً إلى الدور الذي أصبحت تقوم به الذاكرة الفردية والجماعية والشهود في استرجاع الماضي وتمثّله، فضلًا عن دور وسائل الإعلام؛ في خضم العولمة والتطور الكبير في تكنولوجيا الإعلام والتواصل، وهي التي أعطت الحدثَ أبعادًا أخرى أكسبته إثارةً وصدًى وأكثر سلطةً.

وهكذا، فعلى الرغم ممّا حققه البحث التاريخي المغربي من تراكمات كمية ونوعية، فإنّه ما زال من حيث المقاربة متأثرًا بالمنظور الوطني السجالي الذي عمل على إعادة بناء ذاكرة وطنية ردًّا على الكتابة الاستعمارية. ويتضح ذلك من خلال التركيز على مواضيع هوياتية؛ من قبيل الاستعمار والمقاومة، والمغرب والغرب، والدولة والإصلاح، والدولة والقبيلة، والدولة والفقهاء، والدولة والزاوية والنسب الشريف. وبناء على هذه التصورات المؤطرة، يميل المؤرخ إلى اختيار مراحل التألق ويهمل مراحل التراجع. كما أنّ هذا الموقف الوطني لم يتراجع حتى بعد تزايد الاهتمام بالتاريخ الاجتماعي في سبعينيات القرن الماضي[38].

إضافة إلى ذلك، لكلّ مؤرخ مرجعية أيديولوجية ينطلق منها في بناء مواقفه وتصوراته، كما أنّ بعض المؤرخين لهم انتماءات سياسية، قد تغلب أحيانًا على تمثلاتهم التاريخية. وبعضهم ينتج مقالات وكتبًا تاريخيةً لمصلحة مؤسسات الذاكرة الرسمية والحزبية؛ كالمندوبية السامية لقدماء المحاربين، وأعضاء جيش التحرير، والمؤسسات التي تحمل أسماء قادة وطنيين وسياسيين. فهل بإمكان المؤرخ أن يتخلص من أيديولوجيته وتوجهاته السياسية عندما يكتب التاريخ؟ وهل بإمكانه إنتاج معرفة تاريخية بالصرامة العلمية المطلوبة عندما يقدم خدماته لمؤسسات الذاكرة؟

إنّ كثيرًا من محترفي التاريخ يطوعونه لمصلحة توجهاتهم السياسية والأيديولوجية ولفائدة الذاكرة. وفي هذه الحالة، لا يمكن عدُّهم مؤرخين، بل إنّهم سياسيون ودعاةٌ وشهودٌ. فهل تعني عودة الحدث السياسي ضمورَ التاريخ الإشكالي البنيوي، وعودة السرد الأدبي إلى الكتابة التاريخية؟

38 عبد الأحد السبتي، **أوراش في تاريخ المغرب** (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2012) ص 54 - 55.

يجيب كثير من المؤرخين، وخصوصًا منهم المهتمين بالدراسات الأستغرافية والتاريخ الاجتماعي، عن هذه الأسئلة عن طريق رؤية تدمج الحدث السياسي في البنية الاجتماعية، وتجعل التاريخ السياسي جزءًا من التاريخ الاجتماعي. فهم لم ينفوا التاريخ السياسي، بل يدمجونه في التاريخ الاجتماعي[39]. ويؤكد بعضهم أنّ الحدث يتحول إلى بنية؛ وذلك عندما يصوغ المؤرخ إشكاليات تساعد على إثراء قراءة المصادر، وتغادر الأحداث سطح التاريخ السردي حين تفصح عن منطقها الداخلي، وهو منطق ينقلها من التناثر إلى الانتظام[40].

وفي مقابل هذا الموقف، تحصر بعض الاتجاهات الفكرية واللسانية التاريخ في الطابع السردي، وترى أنّ التفسير التاريخي يعني السرد والحكاية، وأنّ "ما يسميه الناس تفسيرًا ليس أكثر من الطريقة التي ينظم فيها السرد نفسه في حبكة مفهومة"[41]، ومن ثمّ، فإنّ علمية التاريخ مسألة غير ممكنة، لأنه سرد أدبي فحسب.

وقد قدم بول ريكور رؤيةً توفيقيةً تجمع بين التفسير والفهم (السرد)، تقوم على أنّ التاريخ لا يمكن أن يقطع كلّ علاقة مع السرد من دون أن يفقد طبيعته التاريخية. والعكس بالعكس؛ إذ لا يمكن لهذه الرابطة أن تكون مباشرةً إلى حدٍّ يمكن معه عدّ التاريخ ببساطة نوعًا من جنس القصة (الحكاية)[42]؛ لأنّ المؤرخين ليسوا رواةً فحسب. لكنّ السرد في حالة الكتابة التاريخية يضيف أنماطه البيانية إلى أنماط التفسير[43] من دون أن يكون مطابقًا له.

وفي ما يتعلق ببلاغة الخطاب التي تُنتقد بها الكتابة التاريخية، فإنّ عملية الإقناع وإثبات الحقائق التاريخية لا تكمن في مرحلة التفسير والفهم ومرحلة الكتابة وتقنية البلاغة فحسب، بل في مستوى الحجة الوثائقية[44]. وإنّ إعادة وضع عملية الكتابة التاريخية في إطار الحجة الوثائقية والتفسير/ الفهم مسألة مهمة. فإذا كانت هذه العمليات الأستغرافية مجتمعةً، فإنّها تكون قادرةً على إعطاء صدقية الحقيقة التي يدّعيها الخطاب التاريخي؛ أي إنّ ذلك يكون بـ "إعادة الكتابة التاريخية إلى تقنيات البحث وإلى إجراءات نقدية"[45]. وإنّ التاريخ في الوقت ذاته يجمع بين التفسير التاريخي الذي يشكّل الجانب العلمي فيه وبين الفهم السردي الأدبي الذي يصوغ به المؤرخ كتاباته وتمثلاته.

إنّ تركيز الشهادة على السيرة الذاتية والحدث السياسي هو الذي يكسبها الطابع الأدبي. وبعبارة أدقّ، تقع الشهادة في منزلة بين الأدب - من دون أن تصل إلى أعلى مستوياته الفنية والجمالية على الرغم من اعتمادها على السرد - وبين التاريخ الذي لم تستطع أن تستعمل أدواته ومناهجه التي تجعله تخصصًا علميًا. في حين أنّ التاريخ قد طور مواضيعه من الحدث إلى البنيات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وغيّر مناهجه واستفاد من غيره من العلوم الإنسانية؛ فابتعد عن الأدب من دون أن يتخلص تمامًا من السرد في طموحه نحو تحقيق معرفة تاريخية علمية. إنّ التاريخ مهنة، كما أشرنا إلى ذلك من

39 كريزيستوف بوميان، "تاريخ البنى"، في: لوكوف، **التاريخ الجديد**، ص 220.

40 السبتي، ص 119.

41 Veyne, p. 111.

42 ريكور، **الزمن والسرد**، ص 279.

43 Ricoeur, p. 361.

44 ريكور، "كتابة التاريخ"، ص 183.

45 Ricoeur, pp. 363 - 364.

قبلُ، خاضعة لضوابط ومناهج علمية، كلّما التزم بها المؤرخ وتخلص من مصالحه السياسية والذاتية والأيديولوجية، ابتعد عن الذاكرة واقترب من العلمية والمهنية.

لم يعُد المؤرخ يكتفي بموقف سلبي تجاه مادته الوثائقية وموضوعه التاريخي، بل إنه يقوم بعملية التأويل. ولا يُعدّ التأويل طورًا من أطوار العمليات الأستغرافية، كما هو الشأن بالنسبة إلى التمثل، لكنه إعادة تفكير في المسار الكامل لهذه العمليات؛ وذلك من خلال اختيار المؤرخ لنوع الأسئلة التي يطرحها على وثائقه، وتوظيفه لنمط تفسيري ما عوضًا من آخر، وتفضيله لمفتاح لغوي ما في صياغة إشكالياته وتمثلاته على آخر أيضًا. ففي كلّ مراحل العملية الأستغرافية، يُحدّد التأويل رغبة الحقيقة في التاريخ، وذلك في مواجهة تعهّد الذاكرة بالإخلاص للماضي[46].

لكنّ إدراك أحداث الماضي وتأويلها يتمّ في ضوء معطيات الحاضر، وهنا تطرح جدلية الذاتية والموضوعية في الكتابة التاريخية. إنّ موضوعية التاريخ، مقارنةً بالعلوم الطبيعية، غير كاملة، أي إنّها مشوبة بنسبة من ذاتية المؤرخ. وإنّ مهنية المؤرخ وتقيده بأدوات الصنعة التاريخية وما شهده الفكر المنهاجي التاريخي من تراكمات وتطورات "هي معيار الموضوعية المناسبة للتاريخ"[47]. والفرق بين الذاكرة/ الشهادة وبين التاريخ، في ما يتعلق بجدلية الذاتية والموضوعية، هو أنّ الشهادة تتحكم فيها ذاتية مهيمنة؛ لأنها داخلية تنطلق من الشاهد نفسه وتتمحور حول فعلها التاريخي أكثر من الأحداث التاريخية نفسها، كما أنها لا تملك الوسائل المنهجية والنقدية التي تجعل التاريخ موضوعيًا، لهذا يُعاد تشكيلها كوظيفة تخدم مصالح الفاعلين التاريخيين، في حين أنّ التاريخ يتميز بموضوعية نسبية غالبة؛ لأنّ مواضيعه خارجة عن ذات المؤرخ وتوجد في مادته المصدرية الوسيطة. لكنّ ذات المؤرخ، بسبب خلفيته ومرجعيته وانتماءاته، قد تؤثّر في قراءته للوثائق واستخراجه للأحداث الكامنة فيها والعلاقات التفسيرية الرابطة بينها وتأويله لمضامينها، على أنّها تكون جيدةً، وتدخل في نطاق موضوعيته، كلّما تقيد بقواعد المنهج وأدوات المهنة.

الذاكرة مادةً أوليةً للتاريخ

يتضح ممّا سلف وجود اختلاف كبير بين الشهادة والتاريخ، ويُتبين أنّ الشهادة ليست أمرًا تاريخيًا بمعناه المهني الأكاديمي، بل يمكن إدراجها ضمن السيرة الذاتية والذاكرة والأدب والكتابة التاريخية الهاوية. لكنّ هذا لا يعني إطلاقًا التقليل من أهميتها التاريخية؛ ذلك أنّها ذات أهمية كبرى بالنسبة إلى مؤرخ الزمن القريب والراهن، فهو مدين للشاهد بجزء كبير من مادته التاريخية[48]؛ لأنها تتضمن جملةً من المعطيات التاريخية، خصوصًا أنّ أصحابها مِن الذين ساهموا في صنع أحداث يصعب على الباحث في وقتنا الحاضر الوصول إلى الوثائق الخاصة بها[49].

وفي هذا الإطار، تتضح أهمية النقد التاريخي لهذه الشهادات، وهو يستهدف معرفة حدود قدرتها على الإخلاص للماضي ولميثاق الحقيقة، لذلك على المؤرخ أن يصبّ اهتمامه على النقد الخارجي للشهادة؛ من أجل ذلك التعرف إلى الظروف

46 ريكور، "كتابة التاريخ"، ص 185.

47 Paul Ricoeur, *Histoire et Vérité* (Paris: Seuil, 2001), p. 28.

48 Combe, p. 19.

49 عكاشة برحاب، **من قضايا الحدود بين المغرب والجزائر** (الرباط: دار أبو رقراق للطباعة والنشر، 2003)، ص 162.

والبنيات الاجتماعية والسياسية التي أُنتجت فيها من جهة، وإلى النقد الداخلي؛ من أجل استخلاص دلالتها وقياس دقتها ومقابلتها بغيرها من الوثائق من جهة أخرى. وفي هذا الصدد، تتجلى ضرورة استحضار حياة الشاهد أثناء الحدث، وموقعه منه، وانتماءاته الاجتماعية والسياسية والأيديولوجية التي من شأنها أن تؤثّر في ما يخزنه في ذاكرته من وقائع. كما ينبغي ألّا يغفل الفترة الممتدة بين التخزين والتذكير، وما عرفته من تحولات في حياته وفكره وثقافته وممارسته ومواقفه السياسية، وما عرفه محيطه الخاص والمجتمعي من تحولات. وكل هذه التحولات الفردية والجماعية تحدث تغيرات مستمرةً في الذكريات المخزنة. كما يجب الأخذ في الحسبان، لحظة التذكير، وحاضر الاستعادة وما يتسم به من خصائص ورهانات وإكراهات ذاتية وسياسية وأيديولوجية تعتري الشهادة وتغيّر الذاكرة. ويجب على الباحث أن يركّز على دراسة طبيعة الكتابة، ومستوى حضور الذات فيها، وعلى درجة خضوعها للسرد الأدبي والجمالية البلاغية والصور الخيالية، ومدى المطابقة بين ما تنتجه الذاكرة عن الماضي وما وقع فعلًا.

وتكتسي المقارنة بين مختلف الشهادات أهميةً كبرى. فهي تتيح استخراج التشابهات والاختلافات أيضًا. كما يجب مقارنتها بأنواع أخرى من الوثائق، ماديةً كانت أو مكتوبةً أو شفويةً، جرى إنتاجها أثناء الحدث المروي أو بعده، أو كانت مترتّبةً عليه؛ مثل الوثائق الرسمية الموجودة بالمغرب أو خارجه، والمقالات الصحافية، والوثائق السياسية والحزبية، والكتابات التاريخية والأكاديمية، وغيرها.

ويتمكن الباحث، من خلال فعل المقارنة، من معرفة إنْ كان الاختلاف والتناقض بين الشهادات حول رواية الأحداث ما هو إلا انعكاس لواقع هذه الأحداث التي تميزت بتعدد الفاعلين فيها واختلاف مصالحهم وتناقضها وبصراعاتهم واختلافاتهم، أو إنْ كان الأمر يعكس تناقضًا على مستوى قراءة الحدث وتمثّله أكثر من الحدث نفسه، أو إنْ كان الأمران موجودين معًا. فهناك اختلافات وتناقضات أثناء وقوع الأحداث يتمّ ترسيخها والزيادة فيها وتوسيعها أثناء الكتابة عنها.

ولا يعني النقد التاريخي إصدار أحكام مبنية على معايير أخلاقية في تقييم هذه الشهادات ودراستها. صحيح أنّ المؤرخ يعرف أن شهوده يمكن أن يجانبوا الحقيقة، لكنه يُشغل قبل كلّ شيء بجعلهم يتكلمون من أجل فهمهم[50].

إنّ النقد التاريخي عمومًا، ونقد الشهادات خصوصًا، من الأمور التي تتطلب من المؤرخ والباحث في التاريخ أن يتّصف بالنزاهة التاريخية، وألّا يتحول إلى قاضٍ يصدر الأحكام. وعلى الرغم من وجود سمات مشتركة بين المقاربتين التاريخية والقضائية؛ من بينها أنهما مدعوان إلى التزام وضعية الطرف الثالث قصد الوصول إلى الحقيقة، وإلى البحث عن الحجة والاختبار النقدي لصدقية الشهود، فإنّهما يختلفان في النتيجة النهائية لأطوارهما. فالحكم القضائي بعد كلّ مراحل العملية القضائية يكون نهائيًا وحاسمًا. أمّا دور المؤرخ، فهو "أن يفهم، وليس أن يصدر الأحكام"[51]. ولا يعني ذلك حيادًا سلبيًا تجاه الشهادة، فكلّما توافرت له أدلة وبراهين قطعية - بعد استنطاق مختلف الشهادات والمصادر والوثائق التاريخية – أمكنه أن يقوم بدوره "كخبير يقدم تقريره، القابل للطعن والاستئناف"[52].

---

50 Bloch, p. 94.

51 Ibid., p. 127.

52 بيضا، ص 39 - 40.

إنّ الهدف الأساسي للدراسة والنقد التاريخيين، بخصوص شهادات الفاعلين السياسيين والتاريخيين، هو فهم هذه الشهادات، وتحليلها، ووضعها في سياقاتها الفردية والجماعية، لاستنتاج "ما يحتمل أكثر أن يكون واقعيًا، وما يحتمل أكثر أن يكون خاطئًا"[53]؛ وذلك من أجل استخلاص ما هو موضوعي ممّا هو ذاتي، وما هو تاريخي ممّا هو سياسي وأيديولوجي، وما هو واقعي ممّا هو تمثلي ومتخيل.

وختامًا، نصل إلى الفكرة الحاسمة لتمييز الشهادة من التاريخ. فقد سبق أن أشرنا إلى الاستعصاءات الأدبية والذاتية والسوسيولوجية والسياسية التي يمكن أن تحُدّ من إخلاص الشهادة للماضي، واستنتجنا أنّ الحقيقةَ في الشهادة ذاتيةٌ؛ لأنها ترتبط بالرهانات الذاتية، وبالسياق الاجتماعي والسياسي الذي تتمّ فيه عملية التذكر والكتابة. كما أنها حقيقة جزئية تعبّر عن زاوية نظر أحادية، ولا تقدم نظرةً شموليةً عن الماضي.

أمّا التاريخ، فهو معرفة متخصصة تنتمي إلى العلوم الإنسانية، وتسعى عن طريق وسائطها المصدرية وأدواتها المنهجية والمهنية إلى الوصول إلى حقيقة ما حدَث سلفًا. لكنّ الحقيقة التاريخية تظل حقيقةً نسبيةً؛ إذ يستحيل أن يتطابق التاريخ المعرفي مع التاريخ الواقعي تطابقًا تامًا. ومن ثمّ، فإنّ الحقيقة التاريخية - نظرًا إلى أنّها إنسانية - ليست نهائيةً[54]، بل هي تراكمية ومتطورة ومستمرة، وقابلة للاستئناف والمراجعة وإعادة الكتابة.

إنّ العلاقة بين الشهادة والتاريخ ليست علاقة تطابق تامّ، أو صراع، أو انفصال مطلق. لكنها علاقة تمايز. فالشهادة تعتمد على الذاكرة التي تمتاز بأفضلية الحضور والمعاينة لأحداث الماضي، وبقوة التعرف إليه في الحاضر، وهي تُروى ممّا يُحفظ من ذكريات. لذا، فهي رواية داخلية ذاتية جزئية تواجه في طموح إخلاصها للماضي العديدَ من الاستعصاءات الذاتية والسردية والسياسية والاجتماعية. وباختصار، فإنّ الشهادة "ليست تاريخًا، إنها وثيقة يجب دراستها، مثل غيرها من الوثائق"[55]. أمّا التاريخ، فهو يحظى بالقدرة على توسيع النظرة في المكان وفي الزمان. إنه كتابة نقدية غير مباشرة تستقي تمثلاتها من دراسة الشهادات والشواهد وتفسير الأحداث وفهمها؛ وذلك قبل تمثّلها وكتابتها. وهي كتابة محكومة بطموح العلمية والوصول إلى حقيقة الماضي. لكنّ هذه الحقيقة تظل دومًا نسبيةً وغير كاملة وتراكميةً، وتظلّ مرتبطةً بتعوّد المؤرخ لمهنته وتشبّعه بمناهجها وإتقانه لأدواتها؛ وباختصار بتمكّنه من أصول الصنعة ووسائلها.

وإنّ الوعي بهذا التمايز من شانه أن يبعد الصراع عن علاقة الشاهد بالمؤرخ، كما أنه أمرٌ ضروري "من أجل المصالحة"[56] بينهما على نحوٍ يخدم المعرفة التاريخية وقرّاءها. وبناءً على ذلك، من التعسف أن يحتكر المؤرخ المحترف مهمة تحديد مضمون التاريخ ورسم حدوده وإقصاء غيره من الكتابة التاريخية كالشاهد مثلًا[57]. كما أنّ الشاهد نفسه مطالب، اليوم، بألّا يحيط الماضي الذي ساهم في صنعه بسياج من الرقابة السياسية أو الوطنية، وألّا يشهر في وجه المؤرخين سلاح/ فزاعة الشرعية التاريخية، وأن يعيَ - بقناعة تامة - حدود كتابته وشهادته بوصفها ذاكرةً، أو في أقصى الحدود كتابةً تاريخيةً هاويةً، لا يمكنها

---

53 Marc Bloch, *L' Histoire. La Guerre. La Résistance* (Paris: Gallimard, 2006), p. 831.

54 Raymond Aron, *Introduction à la philosophie de l' histoire* (Paris: Gallimard, 1938), p. 120.

55 François Simonis, "L'historien et le témoin: un couple aux rapports ambigus," in: Régine Goutalier, *Mémoire et colonization: Relations colonisateur colonisés* (Paris: L'Harmattan, 1995), p. 31.

56 Combe, p. 31.

57 السبتي، ص 170.

أن تكون كتابةً تاريخيةً احترافيةً إلا في حال تمكّنه من أدوات الصنعة التاريخية ومناهجها واستعماله لها. إنّ "الشاهد والمؤرخ محكوم عليهما بالعيش معًا. لذا، ينبغي أن يسمع كلّ منهما إلى الآخر، وأن يعترف كلاهما ببعضهما، وأن ينقطع كلّ منهما، أيضًا، عن ادعاء فرْض خطابهما على أنّه حقيقة كاملة ونهائية"[58]. أمّا الطرف الوحيد المؤهل لحسم النقاش، فهو القارئ، وبداخله المواطن[59].

خلاصة

يتضح ممّا سبق أنّ هناك تمايزًا بين الذاكرة التي ينتجها الشهود والتاريخ الذي يكتبه المؤرخون الأكاديميون، سواء كان ذلك من حيث منهج الكتابة أو طبيعتها أو إشكالياتها. لكنّ هذا التمايز لا يصل إلى حدّ القطيعة التامة والصراع، إذ توجد نسبةٌ من التماثل، ومجالات كبيرة للتكامل والتعاون بينهما في سبيل الوصول إلى "الحقيقة" التاريخية.

58 Combe, p. 31.

59 ريكور، "كتابة التاريخ"، ص 185.

المراجع

العربية

- برحاب، عكاشة. **من قضايا الحدود بين المغرب والجزائر**. الرباط: دار أبو رقراق للطباعة والنشر، 2003.
- بوطالب، إبراهيم. "الذاكرة والتاريخ". **مجلة البحث التاريخي**، العدد 1 (2003).
- بوطالب، عبد الهادي. **ذكريات.. شهادات.. ووجوه**. الرباط: الشركة السعودية للأبحاث والتسويق، 1992.
- ـــــــــــــ. **نصف قرن في السياسة**. الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 2001.
- بيضا، جامع. "الخلاف بين علال الفاسي ومحمد بن الحسن الوزاني من خلال 'الحركات الاستقلالية' وبعض المذكرات الوطنية". **مجلة البحث التاريخي**. العدد 3 (2005).
- تودوروف، تزفيتان. **الأمل والذاكرة: خلاصة القرن العشرين**. ترجمة نرمين عبد الله العمري. الرياض: مكتبة العبيكان، 2006.
- التوفيق، أحمد. **المجتمع المغربي خلال القرن التاسع عشر: إينولتان من 1858 إلى 1912**. الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 1983.
- حبيدة، محمد. **بؤس التاريخ: مراجعات ومقاربات**. الرباط: دار الأمان، 2015.
- ـــــــــــــ. **من أجل تاريخ إشكالي ترجمات مختارة**. الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 2005.
- الحسن الوزاني، محمد. **مذكرات حياة وجهاد: التاريخ السياسي للحركة الوطنية التحريرية المغربية**. الرباط: منشورات مؤسسة محمد الحسن الوزاني، 1982.
- دوس، فرانسوا. **التاريخ المفتت: من الحوليات إلى التاريخ الجديد**. ترجمة محمد المنصوري. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2009.
- ريكور، بول. **الزمن والسرد: الحبكة والسرد التاريخي**. ترجمة سعيد الغانمي وفلاح رحيم. بيروت: دار الكتاب الجديدة المتحدة، 2006.
- ـــــــــــــ. **من النص إلى الفعل: أبحاث في التأويل**. ترجمة محمد برادة وحسان بورقية. القاهرة: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، 2001.
- السبتي، عبد الأحد. **أوراش في تاريخ المغرب**. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2012.
- العروي، عبد الله. **مفهوم التاريخ**. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1992.
- غلاب، عبد الكريم. **تاريخ الحركة الوطنية**. الرباط: مطبعة الرسالة، 1987.
- القادري، أبو بكر. **مذكراتي في الحركة الوطنية**. الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 1993.
- كنبيب، محمد (تنسيق). **التاريخ الحاضر ومهام المؤرخ**. سلسلة ندوات ومناظرات 158. الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 2009.

- لوغوف، جاك. **التاريخ الجديد**. ترجمة وتقديم محمد الطاهر المنصوري. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2007.
- معنينو، أحمد. **ذكريات ومذكرات**. طنجة: مطبعة سبارطيل، د. ت.
- الوزاني، التهامي. **المقاومة المسلحة والحركة الوطنية في شمال المغرب**. تحقيق وتعليق محمد بن عزوز حكيم. الرباط: مطبعة الساحل، 1980.

الأجنبية

- Aron, Raymond. *Introduction à la philosophie de l' histoire.* Paris: Gallimard, 1938.
- Barthes, Roland. *Le degré zéro de l'écriture.* Paris: Le Seuil, 1984.
- Bloch, Marc. *Apologie pour l'histoire ou métier de l'historien*. Paris: Armand Colin, 2002.
- ————————. *L' Histoire. La Guerre. La Résistance*. Paris: Gallimard, 2006.
- Chiantaretto, Jean-François & Régine Robin (direction). *Témoignage et écriture de l'histoire.* Paris: L'Harmattan, 2003.
- Goutalier, Régine. *Mémoire et colonization: Relations colonisateur colonisés.* Paris: L'Harmattan, 1995.
- Hartog, François. "Le témoin et l'historien." *Gradhiva*. no. 27 (2000).
- Jouhaud, Christian & Dinah Ribard & Nicolas Schapira. *Histoire, Littérature, Témoignage: Ecrire les malheurs du temps*. Collection Folio Histoire. Paris: Gallimard, 2009.
- Kenbib, Mohamed (coordination). *Du protectorat à l'indépendance problématique du temps present*. Série colloques et séminaire, no. 133. Casablanca: Imprimerie Najah eljadida, 2006.
- Le Goff, J. & P. Nora. *Faire de l'histoire: Nouveaux problems*. vol. 1. Paris: Gallimard, 1974.
- Le Jeune, Philippe. *Moi aussi*. Paris: Seuil, 1986.
- Mezzine, Larbi. *Le Tafilalt: contribution à l'Histoire du Maroc aux XVII et XVII siècles.* série theses 13. Rabat: Publications de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines, 1987.
- Pomian, Krzysztof. "De l'histoire, partie de la mémoire, à la mémoire, objet de l'histoire." *Revue de métaphysique et de morale*. no. 1 (Mars 1998).
- Ricoeur, Paul. *Histoire et Vérité*. Paris: Seuil, 2001.
- ————————. *La Mémoire. L'Histoire. L'Oubli*. Paris: Seuil, 2000.
- Veyne, Paul. *Comment on écrit l'histoire*. Paris: Seuil, 1971.
- Wierviorka, Annette. *L'ère du témoin*. Paris: Pluriel, 2002.